

لدى بدء جلسات أعمال مجلس النواب.. هيئة رئاسة المجلس:

الذين استشهدوا وهم يتصدون لعناصر الفتنة بصعدة يستحقون العرفان والتقدير على الجميع تحمل المسؤولية بكل إخلاص وتعزيز الولاء المطلق للوطن



صنعاء/سبأ:

عقد مجلس النواب أمس الأحد أولى جلسات أعماله لفترة انعقاده الأولى من الدورة الثانية لدور انعقاده السنوي السابع، برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي.

وفي كلمة هيئة رئاسة المجلس التي ألقاها نائب رئيس مجلس النواب محمد علي سالم الشدادي، بمناسبة افتتاح الدورة، طالبت هيئة رئاسة مجلس النواب، نواب الشعب بمؤازرة الذين يواصلون السير على درب الشهداء الأبرار للقضاء على فتنة التمرد وعصابة التخريب والإرهاب الخارجة على الدستور والقانون.

المطالبة بمؤازرة أبناء القوات المسلحة في تصديهم لعناصر الإرهاب

من الأسئلة الاستيضاحية للوزراء المعنيين، الذين تم الاستماع إلى ردودهم بشأنها. وأقر مجلس النواب توجيه عدد من التوصيات بصدد بعض الموضوعات التي وقف أمامها المجلس في فترة انعقاده السابقة. هذا وسيواصل المجلس أعماله صباح اليوم الاثنين بمشية المولى تعالى.



بينك وبينك

إعادة النظر في النظام المالي والإداري



رياض شمسان

الحقيقة .. بل ويكل صراحة أقول بأن القانون والنظام الإداري والمالي الذي كان معمولاً به قبل الاستقلال في عدن كان نظاماً نموذجياً .. وهو طبعاً نظام بريطاني ما زال سارياً في كل من الأردن والسودان حتى اليوم.

وقد عاصرت العمل بهذا القانون في الخدمة المدنية ووزارة المالية قبل الاستقلال عندما كانت تعمل مدرساً في عدن في عام 1962م وحتى عام 1967م .. وكان قانوناً عادلاً ملتزماً بتطبيق مبدأ (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) .. وكذا مبدأ (الثواب والعقاب) .. والتأكيد على ذلك

القانون المنصف للجميع .. أطرح هنا أمثلة لمستها شخصياً على أرض الواقع .. ومنها أنني وكافة زملائي المدرسين في مختلف مدارس المدن في عدن لم نذهب أبداً طوال تلك السنوات إلى وزارة المعارف لتقديم أي طلبات لنا أو متابعة معاملاتنا .. فقد كانت إدارة المدرسة هي همزة الوصل بين المدرس والوزارة .. فالمرتبات في نهاية كل شهر تصل بانتظام إلى مدير المدرسة الذي يقوم بتوزيعها داخل ظروف عمل المدرسين .. وبالنسبة للترقيات والعلاوات السنوية حسب التقارير المرفوعة من مدير المدرسة فتصلنا منظمة أيضاً من دون مبالغة أو عرقلة أو تأخير .. وكذا بالنسبة للعقوبات أو الانتقال من مدرسة إلى أخرى أو غيرها تصل بمذكرات رسمية عبر مدير المدرسة .. ويقوم بإيصالها إلى المدرسة مندوب خاص من الوزارة ينتقل من الوزارة إلى المدرسة بدراسة بدرجة هوائية (سيكل بيدل) أو بسيارة أجرة وتدفع له الوزارة قيمة المواصلات.

وأذا رغب المدرس في الحصول على قرض مالي من الوزارة لشراء سيارة أو بناء منزل له يتقدم بطلب إلى الوزارة عبر مدير المدرسة الذي بدوره يرسل الطلب فوراً بواسطة مندوب إلى الوزارة .. وبعد أيام قلائل يحضر المندوب بطلبه من القرض مع الشيك وتوضيح المبلغ المحدد لنصم الأقساط شهرياً فيستلم المدرس الشيك .. ويستأذن من المدير بالذهاب إلى البنك .. على أن يضمن قيام أحد الزملاء بالتدريس بدلا عنه.

هكذا كانت تسير الأمور .. نظام بما تحمله الكلمة من أسمى المعاني .. والوقت عند الجميع من ذهب .. وإخلاص وتفان في العمل .. وعدالة وانصاف .. والجميع أمام القانون سواسية .. لا مجال للوساطات والمحسوبية .. وكل المعاملات المالية والإدارية (تسير أوتوماتيكية).

وبعد الاستقلال واصلت حكومة الجبهة القومية وحكومة الحزب الاشتراكي العمل بهذا القانون المالي والإداري مع بعض التحايل عليه .. حيث كان يتم التلاعب بالقرارات لصالح من هم في مناصب قيادية في الوزارات والمؤسسات ويستلمون مرتبات قيادية وهم لا يستحقونها .. وغيرها من أساليب التحايل على القانون الذي ظل معمولاً به.

وأثناء مباحثات الوحدة اليمنية بين قيادات الشطرين علمنا بأنه تم الاتفاق بينهم على أن يتم الأخذ بالعمل بأفضل القوانين الموجودة في الشطرين .. وكان المفروض الأخذ بالقانون المالي والإداري في جنوب الوطن بحكم أنه أفضل من القانون في شمال الوطن .. لكن لا ندري لماذا لم يتم ذلك !! والحقيقة أنه لو تم العمل بذلك القانون فلن تعاني البلاد من قانون خدمة المدينة والنظام المالي المعمول به حالياً والذي يشكو منه موظفو الدولة وبوما.

لذا نأمل إعادة النظر في النظام المالي والإداري الحالي .. والاستفادة من النظام المالي والإداري السابق في عدن .. ومن خبرات رواد النظام المالي والإداري السابقين الذين ما زالوا على قيد الحياة.

السابقة، تضمن الموضوعات التي وقف أمامها مجلس النواب أثناء تلك الفترة والقرارات والتوصيات المتخذة بشأنها. وتضمن التقرير إقرار مجلس النواب مشروع قانون تملك غير اليمنيين للعقارات ومشروع قانون السياحة البديل للقانون رقم (40) لسنة 2000م ومشروع قانون تعديل الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ، ز، ح، ط، ي) من المادة (245) من القانون رقم (22) لسنة 1997م بشأن الشركات التجارية وتعديلاته ومشروع قانون صندوق تنمية المهارات ومشروع قانون وقاية المجتمع من الإيدز وحماية المتعاشين مع الفيروس ومشروع قانون التدوير الوظيفي.

وأشار التقرير إلى الاتفاقيات المصادق عليها من قبل المجلس أثناء الفترة الماضية وهي اتفاقية القرض المبرمة بين اليمن والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الثالثة، وعلى اتفاقية قرض مشروع المعهد الفني العالي اليمني - الكوري المبرمة بين الحكومة اليمنية وبنك التصدير والاستيراد الكوري وعلى اتفاقية قرض المساهمة في تمويل مشروع كهرباء المناطق الريفية المبرمة بين الحكومة اليمنية والبنك الإسلامي للتنمية.

وسبق لمجلس النواب أن وافق خلال فترة انعقاده السابقة على انضمام اليمن إلى تعديل بيجين 1999م لبروتوكول مونترال للمواد المستنفذة لطبقة الأوزون. واستمع المجلس في تلك الفترة إلى تقرير رئيس الوزراء بشأن أداء الحكومة خلال العام الماضي، حيث وجه عدد من أعضاء المجلس مجموعة

مبادئ العلم والثقافة والعمل والبناء والإنتاج وحماية الوطن والحرص على أمنه واستقراره وتنميته المستدامة. وأكدت أن أمام أعضاء مجلس النواب أعمالاً جسيمة ومهام عظيمة لأشك في أنهم سيمضون جميعاً بعزيمة أقوى وإرادة موحدة ورؤية وطنية ثاقبة أكثر من أي وقت مضى لمواجهة كل التحديات وإنجاز كل الأعمال كما فعل المجلس ذلك ونفذ مهام وطنية كبيرة في الفترات الماضية، لافتة إلى أن نواب الشعب سيعملون بهذا الاتجاه في الحاضر والمستقبل. وكان مجلس النواب قد وقف في مستهل جلسته أمس دقيقة لقراءة الفاتحة ترحماً على روعي فقيد المجلس والوطن علي سالم المنبهي وعلي بن علي يحيى أبو يابس وعلي أرواح شهداء الوطن والواجب من منتسبي القوات المسلحة والأمن والمدنيين الذين استشهدوا وهم يتصدون للأعمال التي تركتها عناصر فتنة التخريب والإرهاب في بعض مناطق محافظة صنعاء وحرف سفبان بمحافظة عمران.

والاستماع إلى محضر آخر جلسة من فترة انعقاده السابقة، فضلاً عن مناقشته لمشروع جدول أعماله لفترة انعقاده الحالية المقدم من هيئة رئاسة المجلس، والذي أبدى عدد من الملاحظات حول بعض موضوعاته وأجرى التعديلات اللازمة عليها بالتركيز على أن تنص مشروع الجدول الموضوعات ذات الأهمية القصوى والأولوية وسيصوت عليه في جلسته اللاحقة، حيث من المقرر أن يواصل المجلس أعماله صباح اليوم الاثنين. كما استمع المجلس إلى تقرير موجز عن أعماله خلال فترة انعقاده

بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس جامعة عدن

رئيس الجامعة يؤكد أن العام المقبل سيشهد نشاطاً أكاديمياً وطلابياً متميزاً



14OCTOBER

الجديد في جامعة عدن من خلال تعزيز الالتزام بالقيم والواجبات الوطنية وبالتقاليد الأكاديمية والنظام واللوائح الإدارية والقانونية والخطط والإداري العالي. وأشار إلى أهمية مواصلة العمل الأكاديمي لتحديث البرامج والخطط الدراسية وبرامج التأهيل ونشر الأبحاث، بما يواكب تطورات العلم واحتياجات السوق والتحديث المناسب والمتنصر للفترة الزمنية لكل برنامج. وأستعرض في سياق حديثه لعمادة كليتي الحقوق والاقتصاد وأعضاء مجلسي الكليتين حقوق والبيانات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والتي يتمتع منتسبو جامعة عدن بوعي عال بالالتزام بها، ومنها إلى الإجراءات التي تمت لمتابعة استكمال خدمات البنية التحتية للجمعية السكنية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عدن وجهود متابعة هيكل الأجور للأساتذة، وما أثمر الأسبوع الماضي من

الجديد في جامعة عدن من خلال تعزيز الالتزام بالقيم والواجبات الوطنية وبالتقاليد الأكاديمية والنظام واللوائح الإدارية والقانونية والخطط والإداري العالي. وأشار إلى أهمية مواصلة العمل الأكاديمي لتحديث البرامج والخطط الدراسية وبرامج التأهيل ونشر الأبحاث، بما يواكب تطورات العلم واحتياجات السوق والتحديث المناسب والمتنصر للفترة الزمنية لكل برنامج. وأستعرض في سياق حديثه لعمادة كليتي الحقوق والاقتصاد وأعضاء مجلسي الكليتين حقوق والبيانات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والتي يتمتع منتسبو جامعة عدن بوعي عال بالالتزام بها، ومنها إلى الإجراءات التي تمت لمتابعة استكمال خدمات البنية التحتية للجمعية السكنية لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة عدن وجهود متابعة هيكل الأجور للأساتذة، وما أثمر الأسبوع الماضي من

في اجتماع المكتب التنفيذي برئاسة المحافظ العمري:

بحث سير العمل في سفلة وتوسعة المدخل الجنوبي لمدينة ذمار

المدرسي، وأوضح أن المكتب تسلم من الوزارة ما نسبته 95 في المائة من الكتب المدرسية لمختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي، واستكمل توزيع ما نسبته 97 في المائة من هذه الكتب على المدارس في مختلف المديريات. وناقش المكتب التنفيذي سير العمل في مشروع سفلة وتوسعة مدخل مدينة ذمار الجنوبي الذي لم تتعد نسبة الإنجاز فيه سوى 20 في المائة وأسباب بطء سير العمل فيه. وشدد محافظ المحافظة على ضرورة سرعة إنجازها وفقاً

المدرسي، وأوضح أن المكتب تسلم من الوزارة ما نسبته 95 في المائة من الكتب المدرسية لمختلف مراحل التعليم الأساسي والثانوي، واستكمل توزيع ما نسبته 97 في المائة من هذه الكتب على المدارس في مختلف المديريات. وناقش المكتب التنفيذي سير العمل في مشروع سفلة وتوسعة مدخل مدينة ذمار الجنوبي الذي لم تتعد نسبة الإنجاز فيه سوى 20 في المائة وأسباب بطء سير العمل فيه. وشدد محافظ المحافظة على ضرورة سرعة إنجازها وفقاً

وفد من مستشفى لوكارنو السويسري يطلع على الخدمات الصحية في لبح

اطلع وفد من مستشفى لوكارنو السويسري الذي زار محافظة لبح أمس على الخدمات الصحية في المحافظة حيث من المقرر في القريب العاجل أن تكون هناك توأمة بين مستشفى ابن خلدون في محافظة لبح ومستشفى لوكارنو السويسري. وكان قد عقد أمس في مكتب الصحة والسكان في لبح اجتماع ضم الدكتور / عمر زين محمد مدير عام مكتب الصحة والوقد الزائر من مستشفى لوكارنو السويسري برئاسة الدكتور / لوكارنو مدير المستشفى. وفي بداية الاجتماع الذي حضره الدكتور / عارف عياش مدير عام مستشفى ابن خلدون في الحوطة والكوتورة / ملاك مساوي مديرة الصحة الإنجابية وعدد من الأطباء الاختصاصيين ربح مدير عام المحافظة بالوقد الزائر وما تمثله هذه الزيارة من

"572" عملية جراحية و"5012" استشارة طبية المقيم الطبي المجاني بمستشفى عتق المركزي

بلغ إجمالي العمليات الجراحية التي أجريت في المقيم الطبي المجاني بمستشفى عتق المركزي بمحافظة شبوة "572" عملية جراحية مختلفة ما بين كبرى ومتوسطة وصغرى في تخصصات: جراحة عامة، جراحة العيون، جراحة التجميل، وجراحة الأنف والأذن والحنجرة، وجراحة النساء والولادة وأمراض القلب والأمراض الجلدية والتناسلية من قبل طاقم طبي متخصص في كلية الطب جامعة صنعاء ومن مستشفى الثورة العام بالإضافة إلى الكادر المحلي بمستشفى عتق المركزي، خلال فترة عمل المقيم الذي استمر أسبوعاً كاملاً واختتم أعماله بنجاح يوم أمس. وأوضح الدكتور / صالح حامد فدع مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة أنه إلى جانب إجراء العمليات الجراحية النادرة فإنه قدم "5012" استشارة طبية للمتردين على المقيم من المرضى الفقراء وذوي الدخل المحدود من مديريات المحافظة الـ "17" وسط إقبال كبير من الجنسيتين بحكم أنه يقام لأول مرة في المحافظة حسب توجيهات معالي الدكتور / عبد الكريم يحيى رابع وزير الصحة العامة والسكان وتنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ / رئيس الجمهورية حفظه الله.